العرب
الخميس 2019/07/25
السنة 42 العدد 11418

من الذي يحرك صراع القوائم والمبادرات غير الشرعية في الجزائر

أزراج عمر
كاتب جزائري

اعتاد النظام الحاكم في الجزائر، على مدى سنوات الاستقلال، أن يبلع جميع الانتفاضات والتمرّدات مهما كان حجمها ومن ثم يلبس قفازات جديدة ويشرع في تلميع نفسه وبعدئذ يعود إلى عاداته القديمة في تسيير البلاد تسييرا متخلفا وإجهاض أي محاولة تهدف إلى خلق أسباب التحوّل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وهلم جرّا.

ويبدو الآن واضحا أن النظام الجزائري بصدد ممارسة كل الألاعيب لكي يتمكن من إخصاء انتفاضة الحراك الشعبي بطرق مختلفة وفي مقدمتها إطلاق أيدي قوى مضادة تتمثل في أحزاب الموالاة التي صارت تقدم نفسها في هذه الأيام على أنها تريد أن تتوب وتتجدد وتعود إلى الشعب، وفي تجنيد جهات مأجورة تحشر تعسفيا ضمن إطار المجتمع المدني وهي في الحقيقة جزء عضوي من بقايا المخابرات وعملاء النظام والباحثين عن المناصب في أعلى هرم الدولة بأي ثمن.

في هذا السياق يلاحظ راصد المشهد السياسي الجزائري المتخبط تكالب جهات متعددة ومتناقضة على تقديم المبادرات التي يروّج لها أصحابها على أساس أنها ترمي إلى إيجاد حلّ للأزمة الجزائرية.

وقدّمت عدة مبادرات حتى الآن ولكنها لم تحظ بقبول الملايين من المشاركين في مظاهرات الحراك الشعبي على مدى خمسة أشهر، وكذلك القوائم التي تضمنت مجموعة من الأسماء المرشحة من طرف أشخاص غير منتمين إلى الحراك الشعبي زاعمين أنها تملك المصداقية للقيام بقيادة الحوار مع رئاسة الدولة، ومع مؤسسة الجيش.

والعجيب في الأمر هو ادعاء أصحاب هذه المبادرات والقوائم أن المذكورين فيها هم شخصيات وطنية تمثل الشعب الجزائري ولكن هذه القوائم المغرضة قد واجهت وما زالت تواجه معارضة شديدة من طرف الرأي العام الوطني.

وفي هذا الشأن ينبغي التوضيح أن مصطلح "شخصية وطنية" الذي يلصق بالأسماء المقترحة بانتقائية مدروسة هو مصطلح مفروض فرضا ولا يوجد ما يبرره، لأن معظم الأسماء المذكورة في هذه القوائم لا ترقى إلى المرتبة التي تجعلها في مستوى الرمزية التي ينطبق عليها مصطلح الشخصية الوطنية من جهة، ومن جهة أخرى فإن أغلب هذه الأسماء كانت جزءا من ترسانة النظام الجزائري، وبعض الأسماء الأخرى هي مجرد مهنيين ليس لهم رصيد نضالي حقيقي ما عدا اللعب على الحبال داخل إطار منطق النظام الجزائري.

ولهذه الأسباب مجتمعة، افتقدت هذه القوائم المصداقية والشرعية. مثلا، فإن قائمة ومبادرة منتدى التغيير التابع لعبدالرحمن عرعار، المجهول في الساحة السياسية والجمعوية الوطنية، اصطدمت برفض جماعة مازفران التي تعتبر نفسها الممثلة الشرعية لكافة أطياف أحزاب المعارضة.

أما مبادرة الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي، وزير الخارجية الأسبق، فدعا فيها النظام الحاكم إلى إعطاء اللجنة المقترحة من طرف منتدى التغيير لإدارة الحوار الاستقلالية التامة وبخلاف ذلك فإن الأزمة السياسية الجزائرية سوف تستمر علما أن الإبراهيمي رحب بوجود اسمه في قائمة هذه اللجنة المقترحة.

ومن الواضح أيضا أن موقف الإبراهيمي يتميز بالمرونة والبراغماتية ويمكن تلخيصه في أنه يريد التوفيق بين مواقف كل من الأحزاب الإسلامية المعارضة والحراك الشعبي وربما لكي يأخذ حصته في حصاد صراع الحراك الشعبي مع النظام الذي أبعده عن الحكم منذ سنوات طويلة.

إلى جانب مبادرة أحمد طالب الإبراهيمي، تقدم شخص نصّب نفسه كمنسق لـ"مبادرة النخب الأكاديمية من أجل التغيير السلمي" بمبادرة أخرى دعا فيها إلى الحوار مع السلطات من أجل تحضير الأجواء لإجراء الانتخابات الرئاسية مشترطا ألا تتعدى اللجنة التي اقترحها لتحاور السلطة عشرة أشخاص، كما اشترط أن يمثل الحراك الشعبي في هذه اللجنة شخص واحد فقط. ولكن دون أن يذكر هو، أو يعرف الجزائريون أي شيء عن علاقة الجهة الأكاديمية التي ينطق باسمها بالحراك الشعبي أو بأجهزة النظام الحاكم، ويُدعى هذا الشخص بريش عبدالقادر.

على كل حال فإن الشروط الشكلية الواردة في كل مبادرة من هذه المبادرات المذكورة آنفا ليست جوهر القضية لأنها مجرد ديباجة لتسويغ وتمرير مثل هذا النوع من المشاريع التي ترضى عنها السلطة الجزائرية وربما قد ظهرت إلى العلن بإيعاز منها بشكل سري طبعا.

> راصد المشهد السياسي الجزائري المتخبط يلاحظ تكالب جهات متعددة ومتناقضة على تقديم المبادرات التي يروّج لها أصحابها على أساس أنها ترمي إلى إيجاد حل للأزمة الجزائرية

إن الأمر الذي يهم النظام الحاكم في الجزائر راهنا هو عدم تجاوز أي مبادرة لحيثيات مبادرة الرئيس المؤقت وغير الشرعي عبدالقادر بن صالح، ولمضامين خطب وتعليمات نائب وزير الدفاع ورئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الجنرال قايد صالح. ويلاحظ في هذا السياق أن كل هذه المبادرات المقدمة حتى الآن تتميز بأنها صادرة عن جهات لم يفوّضها الحراك الشعبي الذي انتفض ضد النظام الجزائري وذيوله انطلاقا من 22 فبراير 2019.

ولم يتقدم هذا الحراك الشعبي حتى الآن بقائمة تضم ممثليه المختارين وذوي الشرعية للقيام بمحاورة مع السلطة خاصة –وهذا أمر طبيعي– لأنه يرفض الجلوس مع السلطات قبل طرد كل رموز السلطة من أجهزة الدولة ومحاسبتهم بما في ذلك الرئيس المؤقت عبدالقادر بن صالح والوزير الأول نورالدين بدوي وحكومته غير الشرعية مثلما يرفض بقوة تطبيق خيار السلطة المتمثل في الذهاب مباشرة إلى الانتخابات الرئاسية قبل غلق ملف النظام المرفوض بشكل تام ونهائي.

على هذا الأساس يلاحظ المتابع للشأن الجزائري أن هناك جهات تحرك الخيوط في الخفاء وأشخاصا مشبوهين ينتمون إما إلى أجهزة السلطة المختلفة وإما إلى المجتمع المدني الذي تتحكم فيه السلطة لكي يطرحوا مثل هذه القوائم والمبادرات بهدف تمييع مطالب الحراك الشعبي والسعي بكل الطرق إلى القضاء عليه. والدليل الصريح على هذا هو الحماس المفرط الذي يبديه الرئيس المؤقت عبدالقادر بن صالح تجاه كل المبادرات التي لا تحيد عن مضمون خطب رئيس أركان الجيش الجزائري الجنرال قائد صالح، ومخطط التسوية الذي تقدم به هو شخصيا في مختلف الخطب التي توجّه بها إلى المواطنين الجزائريين بما في ذلك مباركته لمبادرة وقائمة منتدى التغيير لصاحبها عبدالرحمن عرعار.

مملكة السم الأبيض تستهدف حتى المرأة

د. باهرة الشيخلي
كاتبة عراقية

العراق، الذي كان نظيفا من المخدرات، قبل احتلاله، جعلته إيران مستهلكا للمخدرات، ومحطة لتصدير هذا السم الأبيض إلى دول الجوار، وخطورتها طالت حتى النساء العراقيات.

كانت قوانين المخدرات، في العراق، تنصّ على الحكم بالإعدام، حتما، على المتاجرين بها وبالسجن المؤبد على متعاطيها. وخففت هذه الأحكام، بعد الاحتلال. وأوضح قاضي التحقيق المتخصص بدعاوى المخدرات علي حسن كامل، في تصريح صحافي سابق، أن العقوبات، المقرّة للمتورطين بجريمة المخدرات، مختلفة بحسب الفعل المنسوب إلى المتهم سواء كان تعاطيا أم متاجرة.

ويصل الجزاء بالنسبة للمتعاطي إلى السجن لمدة 15 سنة وقد يتراجع إلى الحبس لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات، بحسب ما معروض والظروف المحيطة، أما إذا كان التعاطي في المعركة وأثناء مواجهة العدو فإن عقوبة المدان، هنا، السجن المؤبد، و(قد) تصل العقوبة إلى الإعدام بالنسبة لمن يتاجر بالمخدرات.

وأصدر القضاء العراقي، في ديسمبر 2016، تقريرا دوريا أشار فيه إلى "تزايد خطير" في ظاهرة تعاطي المخدرات لاسيما النوع، الذي يطلق عليه اسم الكريستال، وبخاصة في صفوف الشبان والشابات بالأحياء الفقيرة في ضاحية الرصافة ببغداد.

وأشارت إفادات المتعاطين، التي استخلصت من تحقيق القضاء العراقي مع عيّنة منهم بلغت 100 متعاط، إلى أن أهم أسباب تعاطي المخدرات هي رفقاء السوء والاندماج مع الأصدقاء، الذين يتعاطون المخدرات بنسبة 41.66 بالمئة.

وإذا أردنا أن نتحدث بلغة الأرقام، فإن التقرير المذكور، يورد أن الذكور أكثر تعاطيا للمخدرات بنسبة 89.79 بالمئة، بواقع 6672 موقوفا في مراكز الاحتجاز. أما الإناث فتبلغ نسبتهم 10.2 بالمئة، بواقع 134موقوفة، وأن الفئات العمرية الأكثر تعاطيا للمخدرات هي فئة الشباب، وتحديدا الفئة العمرية من 29 إلى 39 سنة بنسبة 40.95 بالمئة، تليها الفئة العمرية من 18 – 29 سنة بنسبة 35.23 بالمئة.

وهذه الأرقام وردت، أيضا، في تصريح لعضو مفوضية حقوق الإنسان في العراق، فاضل الغراوي، الذي اعتبر أن المخدرات أصبحت ظاهرة تهدد الأسرة والمجتمع في العراق وذلك لآثارها الخطيرة، التي بدأت تستهدف فئة الشباب من الجنسين.

ويوضح التقرير أن هناك تجارا يسعون لنقل تجربة صناعة مادة الكريستال واستحداث مصانع لهذا الشأن بعضها قيد الإنشاء في العراق، وأن عدد قضايا المخدرات في عموم العراق شهد (ويشهد الآن) تزايدا مستمرا ينبغي الوقوف عليه وإيجاد جميع الجهات ذات العلاقة المعالجات اللازمة له، فقد بلغت المعدلات في الرصافة وحدها نحو 50 قضية خلال اليوم الواحد.

ومعروف أن شحنات الكريستال تدخل إلى العراق، ليس من الأرجنتين البعيدة عن العراق، كما زعم رئيس الحكومة عادل عبدالمهدي، وإنما من إيران بوساطة تجار متخصصين بتهريب المخدرات، وتساعد هؤلاء التجار، في إدخال الكريستال، سهولة نقلها وضعف الإجراءات الرقابية في المنافذ الحدودية، وهناك موادّ أخرى لها سوق في المدن العراقية منها الحشيش والهيروين، لكن نسب تعاطي الأخيرين قليلة جدا مقارنة بالكريستال، لأنها موجودة في بلدان بعيدة ويصعب نقلها إلى العراق.

وشهد العراق، بعد الاحتلال، تفجير الميليشيات الإيرانية محالّ بيع الخمور، بنحو لافت، لتسهيل انتشار تجارة المخدرات. وهو أمر يعرفه العراقيون جميعا. ولكن اختراق العراق عن طريق المخدرات، بدأ عقب نهاية الحرب الإيرانية العراقية ونشطت المجموعات الإيرانية في التسلل والتهريب بقياده خلايا الأحزاب النائمة، خلال سنوات الحصار، لكن مؤسسات الدولة كانت لها بالمرصاد، فضلا عن الحصانة الاجتماعية. ومن أراد أن يطلع على خارطة السموم البيضاء، كما تذكر دراسات المنظمات الدولية، فعليه أن يفتش عنها في الأحزاب الدينية، التي خصصت أجهزة تابعة لها لإدارة ترويج المخدرات من الألف إلى الياء، دورة كاملة من عمليات منتظمة وفق آلية عمل ما بين قوة القدس (الحرس الثوري) وأحزاب إيران وبعض مؤسسات الحكومة (التجهيز، الإعداد، منافذ التهريب) ثم دور مافيات الأحزاب وميليشياتها للقيام بمهام (الترويج، والتوزيع.. إلخ).

> شحنات الكريستال تدخل إلى العراق، ليس من الأرجنتين البعيدة عن العراق، كما زعم رئيس الحكومة عادل عبدالمهدي، وإنما من إيران بوساطة تجار متخصصين بتهريب المخدرات، وتساعد هؤلاء التجار، في إدخال الكريستال، سهولة نقلها وضعف الإجراءات الرقابية في المنافذ الحدودية

وسبق للنائبة ليلى فليح أن أكدت وجود معلومات موثقة عن دخول المخدرات إلى المدارس، مبيّنة أن التعاطي بدأ بين بعض الطلبة في المراحل المتوسطة والإعدادية، وأن العراق بدأ يتحول من بلد مرور إلى مرتع للتعاطي ومقر لتجارة المخدرات. ولفتت إلى أن هناك رؤوسا كبيرة في الدولة تساند شبكات التجارة هذه، كما أن هناك مخابرات دولية تعمل على ترويجها بالعراق.

كتب إليّ الناشط الحقوقي العراقي الدكتور مهدي الحبيب، المقيم في باريس، أن تحطيم المجتمع العراقي أخلاقيًا أول أهداف نظام ولاية الفقيه، وترويج المخدرات داخل المجتمع العراقي وتغذية إيران لها، عبر المنابر التابعة لها، والتي تروّج الخرافات والأكاذيب والأساطير، هدفه الأول استهداف المرأة والأطفال بهذه المخدرات، لأن نجاح المجتمع وتقدّمه يقوم على أساس تفعيل الوظيفة الاجتماعية للمرأة بتربية الأطفال وحماية الأسرة بغياب الرجل في العمل لإعاشة الأسرة، فإذا سقطت المرأة في فخ المخدرات سهل تخريب الأسرة بالكامل، كما يسهل استعمالها ضحية في الدعارة الجديدة، وهي المتعة، أما استهداف الأطفال واستغلال مراهقتهم وحرمانهم الجنسي فالغرض منه القضاء على مستقبل المجتمع العراقي الذي يبنيه الشباب.

وهكذا حوّلت أحزاب ولاية الفقيه العراق إلى مركز رئيسي ليس للترويج في داخل العراق فقط، بل إلى مملكة للمخدرات تصدر سمومها إلى الخليج العربي وإلى بلاد الشام.